ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

31 ديسمبر 2024

المركزي يثبت الفائدة مجدداً

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

19 معلومة مصورة

20 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

20 الديون السيادية وسبل التعامل معها في ظل التحولات العالمية والمحلية

27 تجميد عضوية السعودية في بريكس: المؤشرات والدلالات

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، المركزي المصري يثبت سعر الفائدة ، للمرة السادسة على التوالي ، فيما توصل «صندوق النقد الدولي» إلى اتفاق مع مصر بشأن المراجعة الرابعة ، وعلى الصعيد العالمي، أسعار النفط ترتفع وسط هبوط مخزونات الخام الأميركية.

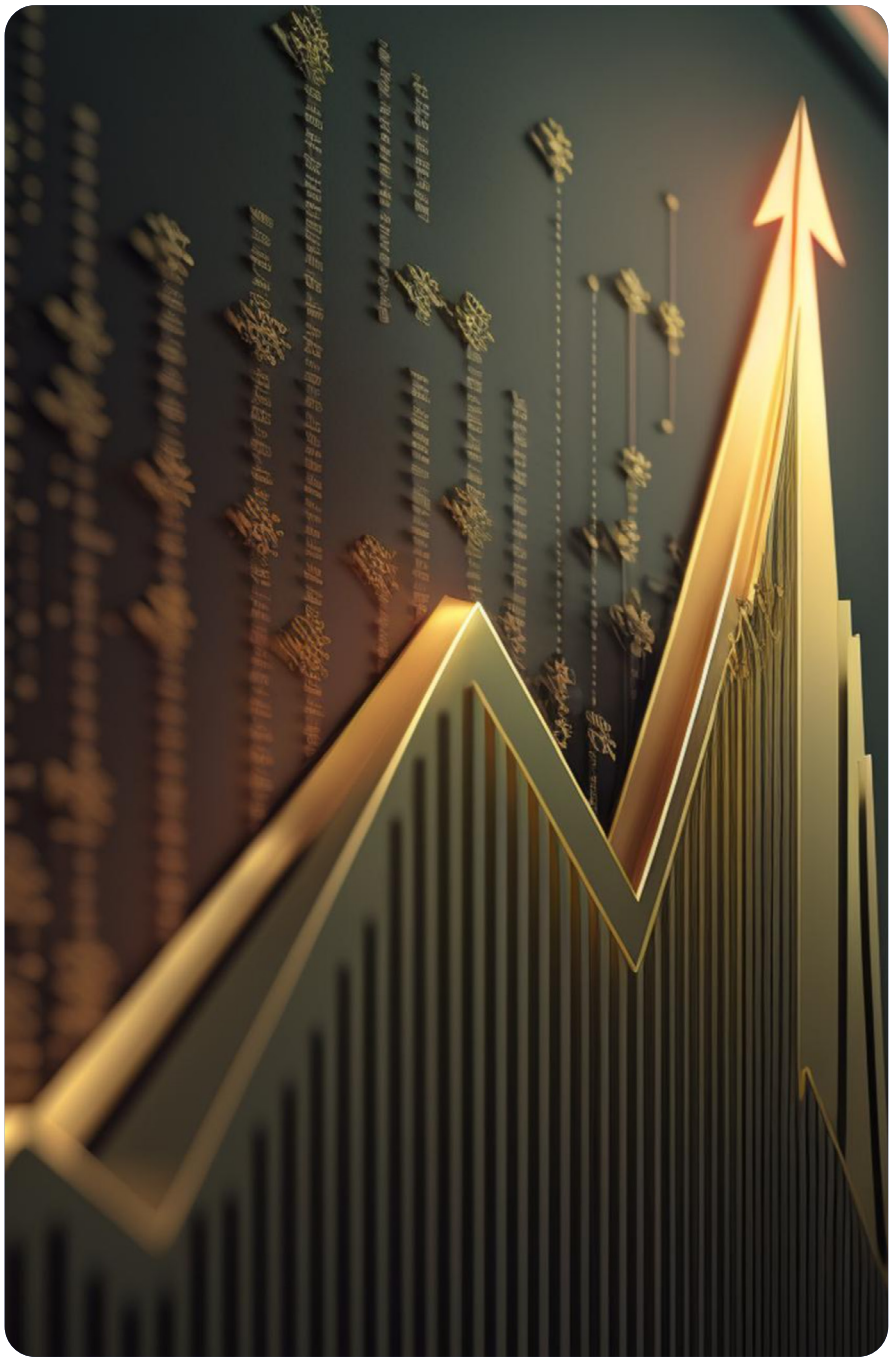

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

سياسة نقدية

- **المركـزي المصـري ينهـي 2024 بإبقـاء الفائـدة دون تغييـر للمـرة السادسـة**

أبقـى البنـك المركـزي المصـري، خلال اجتمـاع لجنـة السياسـات النقديـة الثامـن والأخيـر لهـذا العـام ، علـى أسعار الفائـدة دون تغييـر عنـد أعلـى مستوى تاريخي، للمـرة السادسـة علـى التوالـي، بمـا يتماشـى مـع توقعـات السـوق.

علـى مـدار هـذا العـام، عقـد البنـك المركـزي سـبعة اجتماعـات بشـأن الفائـدة، قـرر فـي خمسـة اجتماعـات متتاليـة منهـا الإبقـاء علـى سـعري عائـد الإيـداع والإقـراض لليلـة واحـدة وسـعر العمليـة الرئيسـية للبنـك المركـزي عنـد 27.25% و28.25% و27.75% علـى الترتيـب، بعـد زيـادة كبيـرة لأسـعار الفائـدة فـي فبرايـر ومـارس بمجمـوع 800 نقطـة أسـاس.

وقـرر البنـك المركـزي باجتماعـه اليـوم تمديـد الأفـق الزمنـي لمعـدلات التضخـم المسـتهدفة إلـى الربـع الرابـع مـن 2026 والربـع الرابـع مـن 2028 عنـد 7% (بارتفـاع أو انخفـاض 2%) و5% (بارتفـاع أو انخفـاض 2%)

فـي المتوسـط علـى التوالـي، وذلـك اتسـاقًا مـع التقـدم التدريجـي للبنـك المركـزي نحـو اعتمـاد إطـار متكامـل لاسـتهداف التضخـم، وفـق البيـان المرافـق لقـرار لجنـة السياسـات النقديـة.

أورد البنـك المركـزي فـي البيـان أن التوقعـات تشـير إلـى أن التضخـم «سـيتراجع بشـكل ملحـوظ بـدءاً مـن الربـع الأول مـن 2025»، علـى أنـه سـوف يقتـرب مـن تسـجيل أرقـام دون 10% بحلـول «النصـف الثانـي مـن 2026». وفـي الوقـت نفسـه أشـار إلـى أن معـدل التضخـم العـام فـي مصـر بـدأ فـي التراجـع خلال الآونـة الأخيـرة، ومـن المتوقـع أن يسـجل حوالـي 26% فـي الربـع الرابـع مـن 2024 فـي المتوسـط.

وأكـد البنـك المركـزي أن الإبقـاء علـى أسـعار العائـد الأساسـية دون تغييـر يعـد «ملائمًـا حتـى يتحقـق انخفـاض ملحـوظ ومسـتدام فـي معـدل التضخـم، بمـا يـؤدي إلـى ترسـيخ التوقعـات وتحقيـق معـدلات التضخـم المسـتهدفة».

- **صنـدوق النقـد الدولـي يوافـق علـى الشـريحة الرابعـة مـن برنامـج التمويـل لمصـر**

توصـل «صنـدوق النقـد الدولـي» إلـى اتفـاق مـع مصـر بشـأن المراجعـة الرابعـة لبرنامـج الدعـم الموسـع بقيمـة 8 مليـارات دولار، مـا يتيـح للقاهـرة الحصـول علـى نحـو 1.2 مليـار دولار أميركـي، شـرط موافقـة المجلـس التنفيـذي للصنـدوق.

طلبت السلطات المصرية إعادة ضبط التزاماتها المالية متوسطة المدى المتفق عليها مع الصندوق، وذلك في ضوء التوترات الإقليمية المستمرة التي «تسبب انخفاضًا حادًا في إيرادات قناة السويس»، وفق البيان.

البيان أشار إلى أن مصر التزمت بـ «تنفيذ حزمة إصلاحات تهدف إلى زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار العامين المقبلين، مع التركيز على إلغاء الإعفاءات، بدلاً من زيادة معدلات الضرائب».

- **38.7 مليار دولار إجمالي الديون المستحقة التي تم سدادها خلال عام 2024**

أشار رئيس الوزراء إلى أن الدولة المصرية سددت خلال شهري نوفمبر الماضي، وديسمبر الجاري نحو 7 مليارات دولار من الديون المستحقة عليها، وأن إجمالي ما تم سداده خلال عام 2024 وصل إلى 38.7 مليار دولار، لافتًا إلى أن ذلك كان يُمثل تحديًا كبيرًا للدولة، مؤكدًا أن الدولة المصرية ملتزمة بسداد ما عليها من التزامات، وأنها لم تتخلف يومًا عن سداد تلك المستحقات، منوهًا في هذا الصدد إلى أن المبلغ المستحق خلال العام المقبل سيكون أقل مما تم سداده هذا العام.

- **«يونيون إير» تستهدف استثمار 500 مليون دولار في مصر خلال 2025**

تستهدف شركة «يونيون إير» رفع استثماراتها في مصر إلى 500 مليون دولار خلال العام المقبل، مقارنة بـ300 مليون دولار جرى

استثمارها خلال السنة الحالية»المصرف المتحد» يعتزم طرح 30% من أسهمه في البورصة المصرية

ويأتي ذلك على خلفية قوة الطلب الاستهلاكي في مصر على شراء الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، إذ تصدرت الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية مشتريات المصريين بالتقسيط خلال الربع الثاني من 2024، وبلغت قيمتها نحو 3.45 مليار جنيه من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي خلال هذه الفترة البالغة حوالي 12 مليار جنيه، وفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية في البلاد.

- **لقاء رئيس مجلس الوزراء مع عدد من المُستثمرين لاستعراض التحديات التي تواجه القطاع الخاص**

رئيس الوزراء مصطفى مدبولي التقى بعدد من المستثمرين لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص واستعراض رؤاهم للتحرك في مختلف القطاعات. أكد مدبولي على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مشيرًا إلى أن الدولة أصبحت مقتنعة بأن القطاع الخاص هو الأجدر على الإدارة والتشغيل نظرًا لخبرته الكبيرة.

خلال اللقاء، أشار مدبولي إلى أهمية التواصل مع ممثلي القطاعات المختلفة والاستماع إلى رؤاهم بشفافية ووضوح، مؤكدًا أن الهدف هو مصلحة المواطن المصري. كما أشار إلى أن الدولة حرصت على إقامة بنية أساسية قوية وتنفيذ مشروعات قومية لجذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات.

مدبولي تحدث عن التحديات التي واجهتها مصر خلال السنوات الخمس الماضية، مثل أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وأكد على قدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار وتحقيق معدلات نمو موجبة للاقتصاد المصري. كما أشار إلى جهود الدولة لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية وتوفير فرص العمل للشباب.

أكد مدبولي على أهمية تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن الدولة مستمرة في تنفيذ برنامجها الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وأكد على ضرورة التحرك بسرعة أكبر في مختلف الملفات وتمكين القطاع الخاص بشكل أكبر، مع الثقة الكبيرة في القطاع الخاص الوطني لدوره الأساسي في عملية التنمية.

أخبار قطاعية

تعتزم شركة «شيرون بتروليوم» المصرية (بيكو سابقاً) إنتاج 70 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط في مصر عبر منطقة امتياز «غرب البرلس» خلال يوليو المقبل

«بيكو للبترول»، التي تحولت إلى «شيرون» بتروليوم، استحوذت على امتياز شركة «إنجي» الفرنسية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة غرب البرلس بالبحر المتوسط في 2017، وعلى أصول شركة «شل» العالمية بالصحراء الغربية عام 2021، لتصبح ضمن أكبر 4 مُشغّلين لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر، وفقاً لموقع الشركة.

يصل إنتاج شركة «شيرون» الحالي لما يقارب 150 ألف برميل نفط مكافئ يومياً، يستحوذ منها الزيت على ما بين 60 إلى 70 ألف برميل، أغلبها يأتي من منطقة عملياتها فى الصحراء الغربية وخليج السويس.

- **مفاوضات روسية مصرية لتحسين آلية شراء القمح في 2025**

يخطط اتحاد منتجي ومصدري الحبوب في روسيا للاجتماع مع «جهاز مستقبل مصر»، المشتري الحكومي الجديد للحبوب، مطلع 2025، لتطوير التعاون المستقبلي بين الجانبين.

احتلت روسيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدّرة للقمح إلى مصر خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2024، بنسبة 72% من إجمالي الواردات، وبكميات تجاوزت 8 ملايين طن بقليل، تلتها أوكرانيا بحجم 1.5 مليون طن، ثم رومانيا بكميات بلغت نحو 837 ألف طن، وبلغاريا بـ 296 ألف طن، وفرنسا بـ 179 ألف طن.

تُعد مصر إحدى أكبر مستوردي القمح في العالم، كما أن مشترياتها تُتابَع عن كثب كمرجع عالمي، وهي تشتري عادةً من الخارج ما يصل إلى 12 مليون طن سنوياً للقطاعين الحكومي والخاص. وتتصدر البلاد قائمة أكثر الدول استهلاكاً للقمح في موسم 2023/2024 بما يزيد عن 20 مليون طن متري، وهو ما يمثل 2.6% من الاستهلاك العالمي، بحسب تقرير أكتوبر الصادر عن وزارة الزراعة الأميركية.

العلاقات الدولية

- **«الـكازار» الإماراتيـة تعتـزم اسـتثمار 2.5 مليـار دولار بمحطـة طاقـة فـي مصـر**

اتفقـت الحكومـة المصريـة مـع شـركة «الـكازار» الإماراتيـة علـى تدشـين محطـة هجينـة تجمـع بيـن الطاقـة الشمسـية والريـاح لإنتـاج الكهربـاء بقـدرات تصـل إلـى 3.1 جيجـاواط، وباسـتثمارات متوقعـة 2.5 مليـار دولار بمنطقـة الزعفرانـة شـرق الـبلاد إن قـدرات المحطـة المزمعـة «تنقسـم إلـى 2 جيجـاواط مـن الطاقـة الشمسـية، بالإضافـة إلـى 1.1 جيجـاواط مـن طاقـة الريـاح، وسـتُنفذ بنظـام البنـاء والتشـغيل والتملـك (BOO)، علـى أن تقـوم الشـركة الإماراتيـة بتنفيذهـا، فيمـا تلتـزم الشـركة المصريـة لنقـل الكهربـاء الحكوميـة بشـراء الطاقـة المنتجـة مـن المحطـة.

- **بحـث مسـتقبل العلاقـات الاقتصاديـة والاسـتثمارية المُشـتركة بيـن مصـر وأوزباكسـتان**

عقـدت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيـرة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الدولـي، عـددًا مـن اللقـاءات الثنائيـة، مـع مسـئولي حكومـة أوزبكسـتان، وذلـك لمناقشـة تعزيـز سـبل التعـاون بيـن الجانبيـن وفتـح آفـاق جديـدة للتعـاون، وذلـك ضمـن فعاليـات الـدورة السـابعة مـن اللجنـة المُشـتركة المصريـة الأوزبكيـة للتعـاون الاقتصـادي والعلمـي والفنـي، التـي انعقـدت بالعاصمـة الأوزبكيـة «طشـقند».

كما بحثت المشاط فرص التعاون المشترك في مجال السياحة والطيران المدني، وزيادة معدلات السياحة الوافدة من البلدين، خاصة في ظل الزيارة المستمرة في عدد السياح الأوزبك الوافدين لمصر الذين بلغوا 58,443 في عام 2023 و42,443 في عام 2024، مع وجود إمكانية لزيادة هذه الأعداد بشكل كبير بما يعكس الصورة الإيجابية لمصر في أوزبكستان.

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: 3 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام 2023**

أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في تقرير صدر ديسمبر 2024، إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل والتي تشمل كل من: السودان - أثيوبيا - أوغندا - الكونغو - كينيا - تنزانيا - رواندا - بروندي – إريتريا، جنوب السودان، سجل 3.08 مليار دولار عام 2023.

كما أشار الجهاز إلى ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل، بنسبة 2.1% ليسجل 1.73 مليار دولار عام 2023 مقابل 1.70 مليار دولار عام 2022، بينما انخفضت قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل بنسبة 7.1% لتسجل 1.29 مليار دولار عام 2023، مقابل 1.38 مليار دولار عام 2022.

جاءت السودان في مقدمة دول حوض النيل المستوردة من مصر عام 2023 بقيمة صادرات بلغت 989 مليون دولار، وتمثلت أبرز الأصناف التي تم تصديرها إلى السودان في: منتجات مطاحن، سكر ومصنوعات سكرية، فيما جاءت كينيا في المرتبة الثانية بقيمة 327.3 مليون دولار عام 2023، وتمثلت أهم الأصناف التي

تمت تصديرها إلى كينيا في: السكر والمصنوعات السكرية، وورق ومصنوعات من عجائن الورق، وحديد وصلب وفولاذ.

وفيما يتعلق بالواردات، جاءت الكونغو في مقدمة دول حوض النيل التي استوردت منها مصر عام 2023، بقيمة واردات بلغت 532.1 مليون دولار، وتمثلت أهم الأصناف التي تم استيرادها من الكونغو في: نحاس ومصنوعاته، خشب ومصنوعاته، وفحم خشبي.

على مستوى المجموعات السلعية، جاءت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ كأكثر الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل عام 2023 بقيمة 697.1 مليون دولار.

إقليميًا

- **ارتفاع الصادرات غير النفطية للسعودية بنسبة 12.7% في أكتوبر 2024**

أعلنت هيئة الإحصاء السعودية عن ارتفاع الصادرات غير النفطية، بما في ذلك إعادة التصدير، بنسبة 12.7% في أكتوبر 2024 مقارنةً بنفس الشهر من عام 2023، وشهدت الصادرات غير النفطية (باستثناء إعادة التصدير) زيادة بنسبة 5.1%، بينما ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 47.1%.

وفي المقابل، انخفضت الصادرات السلعية الإجمالية للمملكة بنسبة 10.7% على أساس سنوي، مدفوعة بانخفاض الصادرات البترولية بنسبة 17.2% خلال نفس الفترة.

- **تركيا تخفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ 2023.. وبأكثر من التوقعات**

خفض البنك المركزي التركي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ نحو عامينإلى 47.5% من 50%، متفوقًا على التوقعات، بعد الحفاظ عليها دون تغيير 8 أشهر على التوالي.

وكان هناك توقعات أن يخفض «المركزي» التركي بقيادة المحافظ فاتح كارهان معدل الفائدة المرجعي لعملية الريبو لأجل أسبوع 175 نقطة أساس إلى 48.25%.

يأتي قرار البنك المركزي مع دخول اقتصاد تركيا في مرحلة ركود تقني خلال الربع الثالث من العام الجاري، متأثرًا بارتفاع أسعار الفائدة الذي أضعف الإنتاج الصناعي والاستثمار في اقتصاد يقدر حجمه بـ1.3 تريليون دولار. كما أن النمو الضعيف في القوة الشرائية سيُبقي الطلب تحت السيطرة، ويسمح للبنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بوتيرة منتظمة.

وأظهرت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات التركية أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد انكمش 0.2% على أساس فصلي، ما يمثل الانخفاض الثاني على التوالي ويشير إلى الركود التقني.

وعلى صعيد آخر، تباطأ التضخم السنوي إلى 47.1% في نوفمبر من ذروة تجاوزت 75% في وقت سابق من العام. وهو ما منح البنك المركزي مجالاً لخفض الفائدة.

- **تفاقم الجوع في السودان بين آلاف الأشخاص في ظل استمرار الحرب**

تنتشر المجاعة في السودان، إذ يواجه مئات الآلاف من الناس الجوع؛ بسبب الحرب التي مزقتهم.

ويعاني ما لا يقل عن 638 ألف شخص في خمس مناطق في إقليمي «دارفور» و«كردفان» من الجوع، بحسب لجنة مراجعة المجاعة التابعة لنظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

وتوقع نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الذي يجمع خبراء من الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة ومجموعات البحث، أن خمس مناطق أخرى في السودان ستنزلق إلى المجاعة في أقرب وقت من هذا الشهر، في حين أن 17 منطقة أخرى مهددة بالمجاعة.

وذكر المركز الدولي للأمن الغذائي في بيان أن الجوع غير المسبوق في السودان بسبب الصراع الذي يعيق تحرك وكالات الإغاثة يعمق من أزمة الأمن الغذائي حول العالم.

وقال المركز الدولي للأمن الغذائي: إن 24.6 مليون شخص -نصف سكان السودان- يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

عالميًا

- **أسعار النفط ترتفع وسط هبوط مخزونات الخام الأميركية**

ارتفعت أسعار النفط وسط تداولات هزيلة اتسمت بها التعاملات بنهاية العام، مع تقييم المستثمرين توقعات 2025 والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وصعد سعر خام غرب تكساس الوسيط 1.4% لتتم تسويته قرب 71 دولاراً للبرميل، في حين تجاوز سعر مزيج برنت 74 دولاراً. تقلص مؤشر تقلب سعر خام غرب تكساس الوسيط لمدة 10 أيام إلى أدنى مستوى له منذ يوليو.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت 4.2 مليون برميل ، في حين بلغ معدل تشغيل مصافي التكرير الأميركية أعلى مستوى له في خمس سنوات. ويشير الفارق الفوري لعقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة -إذ يُتداول العقد الأقرب بعلاوة تزيد عن 40 سنتاً للبرميل عن العقد التالي- إلى قلة المعروض على المدى القريب.

- **زيادة صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بنسبة تصل إلى 20% في 2023**

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، أمس الأربعاء، أن صادرات الغاز الروسي إلى الدول الأوروبية سجلت ارتفاعًا بنسبة تتراوح بين 18 و20% خلال عام 2024 مقارنةً بالعام الماضي 2023.

وذكر نوفاك أن إمدادات الغاز الروسي، بما يشمل الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال، تجاوزت 50 مليار متر مكعب خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2023.

- **تسارع التضخم في أوروبا إلى 2% خلال أكتوبر متجاوزاً التوقعات**

تسارع مؤشر التضخم في منطقة اليورو لشهر أكتوبر بنسبة 2.0% مقارنة بـ1.7% خلال سبتمبر، ليتجاوز بذلك التوقعات التي قدرت بلوغه 1.9% خلال شهر أكتوبر.

كما صعد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لذي يستثني العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة في شهر أكتوبر بنسبة 2.7% مماثلاً نسبته في شهر سبتمبر.

ويشير تسارع معدل التضخم، وبقاء التضخم الأساسي عند مستوى أعلى بكثير من هدف المركزي الأوروبي البالغ 2%، إلى أن البنك لن يكون قادراً في الغالب على إجراء تخفيضات كبيرة بأسعار الفائدة الرئيسية بنحو 50 نقطة أساس، التي يتوقعها البعض في السوق.

معلومة مصورة

ارتفعت التحويلات خلال الربع الرابع 2024/2023 بمعدل 66.6% لتصل إلى نحو 7.5 مليار دولار مقابل نحو 4.5 مليار دولار خلال الربع الأول 2024/2023.

تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام 2023/2024

مليار دولار

الربع الأول 2024/2023	4.5
الربع الثاني 2024/2023	4.9
الربع الثالث 2024/2023	5.0
الربع الرابع 2024/2023	7.5

المصدر: البنك المركزي المصري

مقالات تحليلية

الديون السيادية وسبل التعامل معها في ظل التحولات العالمية والمحلية

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أجبرت جائحة كورونا الاقتصادات الصاعدة والنامية على زيادة ديونها السيادية بشكل كبير، لتصل إلى مستويات قياسية، وذلك بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية التي لحقت بالأسر واقتصادات هذه الدول. وقد ارتفع متوسط أعباء الديون الإجمالية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي في السنة الأولى للجائحة، مقارنة بزيادة سنوية بلغت 1.9% خلال العقد الماضي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الاقتراض الحكومي لتغطية نفقات مكافحة الجائحة وتداعياتها، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين وتكلفة خدمته. ومع ذلك، هناك مؤشرات إيجابية حيث تعمل العديد من هذه الدول حاليًا على خفض عجزها المالي إلى مستويات ما قبل الجائحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قرار البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة بشكل كبير لاحتواء التضخم قد أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل الحكومي، سواء أكان ذلك لاقتراض أموال جديدة أو لإعادة تمويل الديون القائمة. هذا الارتفاع في تكلفة الفائدة يزيد من

الضغوط المالية على الحكومات ويجعل إدارة الديون أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، فإن عدم اليقين بشأن توقيت تخفيض أسعار الفائدة يزيد من تقلبات الأسواق المالية، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها الحكومات.

شهدت البلدان منخفضة الدخل تحولاً ملحوظاً في مصادر تمويلها، حيث زاد اعتمادها بشكل كبير على القطاع الخاص. فبعد أن كان القطاع الخاص يوفر حوالي خمس التمويل في العقد السابق، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى حوالي الثلث في العقد الأخير. ويعود هذا التحول إلى تباطؤ في التمويل من المؤسسات المالية الدولية ووكالات المساعدات الرسمية، خاصة خلال الفترة من 2020 إلى 2022. وقد أدى هذا التغيير في مصادر التمويل إلى زيادة تكلفة الاقتراض وجعل هذه البلدان أكثر عرضة للتقلبات في الأسواق المالية العالمية.

وفيما يخص الشأن المصري فقد تم طرح أحد الأفكار نحو تصفير مديونية الدولة عبر إنشاء صندوق سيادي تابع للبنك المركزي، يضم شركات وعقارات وأراضي جميع الجهات الحكومية والسيادية، تنقل له المديونية الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى تصفير مديونية الدولة بالجنيه المصري. وهو امر يستدعى التفكير والبحث في مدى جدوى تطبيق مثل تلك الأساليب، كما تتحرك الدولة المصرية في مسار أخر وهو مسار مبادلة الديون عبر مبادلة الديون القائمة بمشروعات استثمارية كبرى. لذا يحاول هذا المقال في سطوره القادمة تسليط الضوء على السبل والأساليب المبتكرة التي تتبعها الدول نحو التخفيف من وطئه الديون السيادية وفي مقدمتها عملية بيع الديون

السيادية وعملية مبادلة الديون والتي قد تلجأ لها عدد من الدول في سبيل التخفيف عبئ الموازنة العامة.

أولا: ازمة المديونية العالمية:

يواجه الاقتصاد العالمي عبئًا متزايدًا بسبب الدين العام الذي يتجاوز 93% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 100% بحلول عام 2030، مما يقلل من حيز المناورة المالية للدول ويؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

رغم التوقعات باستقرار أو انخفاض الدين العام في معظم البلدان، يحذر تقرير الراصد المالي الصادر في أكتوبر 2024 من أن الدين قد يرتفع أكثر مما هو متوقع.

ويشير التقرير إلى أن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب إجراءات أكثر صرامة، داعيًا البلدان إلى اتخاذ إجراءات مالية سريعة وحذرة لحماية النمو الاقتصادي والفئات الضعيفة.

تشير البيانات إلى أن الدين العام العالمي قد يرتفع بشكل حاد خلال السنوات القليلة المقبلة، ليصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزًا التوقعات

ارتفاع مستمر في تكلفة خدمة الدين

تكلفة خدمة الدين تتزايد سريعا، وبلغت مستويات مقلقة في بعض البلدان منخفضة الدخل.

خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات

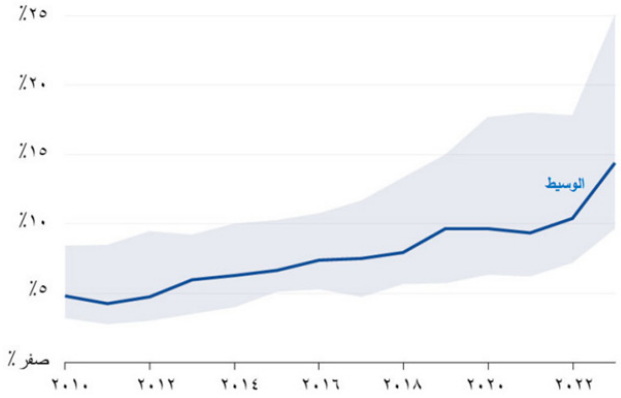

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٣؛ وإحصاءات الديون الدولية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الإيرادات ما عدا المنح. الأرقام لعام ٢٠٢٣ عبارة عن توقعات. وتمثل المساحة المظللة المدى الرُبَيعي.

IMF

الحالية بفارق كبير. يعزى هذا الارتفاع المتوقع إلى مجموعة من العوامل، منها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وعدم تحقيق الأهداف المالية الحكومية، بالإضافة إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.

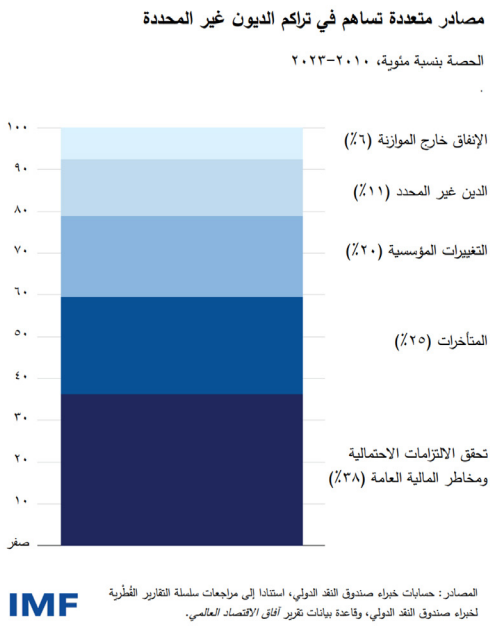

ثانيا: الأفكار المبتكرة نحو تقليل الديون السيادية: مبادلة الديون، وبيع الديون:

تمثل مبادلة الديون أداة يمكن للدول أن تستفيد منها للتغلب على أعباء الديون وتوجيه الموارد نحو التنمية المستدامة. تلخص المقدمة بشكل جيد المبادئ الأساسية لهذه الآلية، وفيما يلي ابرز مزايا مبادلة الديون:

- تحويل عبء الديون إلى فرص تنموية: بدلاً من دفع أقساط الديون، تستثمر الدول الموارد المحررة في مشاريع تنموية ذات أولوية، مما يساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة ورفع مستوى المعيشة.

- دعم الانتقال الأخضر: يمكن توجيه الأموال المتاحة من خلال مبادلة الديون نحو مشاريع الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تعزيز الشراكات الدولية: تعزز مبادلة الديون التعاون بين الدول،وتساهمفي بناء الثقةوبناء علاقات اقتصادية قوية.

- تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية: يمكن استخدام هذه الآلية لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الصدمات الخارجية، مثل الأزمات المالية العالمية أو الكوارث الطبيعية.

تعتبر مبادلة الديون أحد أهم أدوات التمويل التي اعتمدتها مصر لتحقيق أهدافها التنموية. فمنذ عام 2001، استثمرت مصر مئات الملايين من الدولارات واليوروهات في مشاريع حيوية في مجالات متعددة، وذلك من خلال برامج مبادلة الديون مع إيطاليا وألمانيا. وقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها في تخفيف عبء الديون، وخلق فرص عمل، وتعزيز التنمية المستدامة في مصر، «رغم أهمية برامج مبادلة الديون، إلا أنها لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي الدين الخارجي المصري. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز قيمة مبادلة الديون مع ألمانيا 0.1% من إجمالي الدين المستحق لألمانيا، والذي يبلغ 2.6 مليار دولار. وبالتالي، فإن مبادلة الديون، رغم فوائدها، تعتبر حلاً جزئياً لمشكلة الدين العام المتزايد في مصر.

وقد بدأ طرح في اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء مع رجال الأعمال البارزين؛ تم طرح «مقترح تصفير مديونية الدولة عبر إنشاء صندوق سيادي تنقل له مديونية الدولة ويكون تحت إدارة البنك المركزي المصري؛ وعلى الرغم من كون أنها فكرة مبتكرة وجديرة بالدراسة، إلا أنه يتطلب تحليلاً دقيقاً لتقييم جدواه وآثاره المحتملة. في هذا التحليل، سنناقش جوانب القوة والضعف في هذا المقترح، وآثاره الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

جوانب القوة في المقترح:

- تصفية سريعة للمديونية: إن نقل أصول حكومية ضخمة إلى الصندوق السيادي يمكن أن يوفر سيولة كبيرة تساهم في تسديد جزء كبير من الديون الحكومية، وبالتالي تخفيف العبء المالي على الدولة.

- تنويع مصادر الدخل: يمكن للصندوق السيادي إدارة هذه الأصول بكفاءة، مما يولد إيرادات مستدامة للدولة تساهم في تغطية نفقاتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات الضريبية.

- تحسين كفاءة الأصول الحكومية: يمكن للصندوق السيادي أن يعمل على تطوير وإدارة الأصول الحكومية بشكل أكثر كفاءة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

جوانب الضعف والمخاطر:

- فقدان السيطرة الحكومية: قد يؤدي نقل ملكية الأصول الحكومية إلى الصندوق إلى فقدان الدولة لسيطرتها على هذه الأصول، مما قد يقلل من قدرتها على توجيهها لتحقيق الأهداف التنموية.

- التقييم العادل للأصول : تقييم قيمة الأصول الحكومية المنقولة إلى الصندوق بشكل دقيق قد يكون صعباً، مما قد يؤدي إلى تقييم غير عادل لهذه الأصول.

- إدارة الصندوق من قبل متخصصين من ذوي الخبرات : يرتبط نجاح هذا المقترح ارتباطاً وثيقاً بأداء الصندوق السيادي، فإذا لم يحقق الصندوق عوائد جيدة، فإن ذلك قد يؤثر سلباً على الاقتصاد.

- الآثار الاجتماعية: قد يؤدي بيع الأصول الحكومية إلى فقدان الوظائف وتأثير سلبي على بعض الفئات الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه الأصول توفر خدمات عامة.

- الآثار السياسية: قد يواجه هذا المقترح معارضة سياسية واسعة، خاصة إذا تم تفسيره على أنه خصخصة للأصول العامة.

في الختام يمكن القول بأن مقترح إنشاء صندوق سيادي لتصفية مديونية الدولة هو مقترح معقد يتطلب دراسة متأنية وتقييماً شاملاً لجميع جوانبه. يجب على صناع القرار أن يوازِنوا بين المزايا المحتملة لهذا المقترح وبين المخاطر التي قد ينطوي عليها.

مقالات تحليلية

تجميد عضوية السعودية في بريكس: المؤشرات والدلالات

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن مستشار الكرملين للسياسة الخارجية، يوري أوشاكوف أن المملكة العربية السعودية، جمدت انضمامها لمجموعة «بريكس» كعضو كامل وذلك بعد أقل من عام ونصف من دعوتها للانضمام إلى التكتل خلال أعمال القمة الخامسة عشر المنعقدة في جنوب افريقيا في أغسطس 2023. ولم يكن هذا القرار مفاجأةً؛ إذ لم تشارك المملكة العربية السعودية كعضو كامل في أعمال القمة الأخيرة المنعقدة في روسيا في أكتوبر الماضي، وأعلنت أنها لا تزال تدرس العرض المقدم لانضمامها للتكتل ومدى مواءمته لسياستها الداخلية، وشاركت في القمة بصفتها دولة مدعوة للانضمام للمجموعة.

ولم تكن المملكة العربية السعودية هي الدولة الأولى التي تسلك ذلك المسار، فقد حسمت الارجنتين موقفها سريعا وأعلنت العدول عن طلب الدولة لتصبح ذات عضوية كاملة بالتكتل بعد أن تم قبول ذلك الطلب من قبل التجمع؛ وذلك بعد تغير النظام بالأرجنتين. ومن جهة أخرى، فهناك بعض الدلالات لحدوث تغيرات في موقف بعض الدول المنضمة حديثا لبريكس.

الـدور الاقتصـادي المأمـول مـن عضويـة المملكـة العربيـة السـعودية لتجمـع بريكـس

بـدا اهتمـام المملكـة العربيـة السـعودية بالانضمـام لتجمـع بريكـس منذ عـام 2022 لتنويـع شـراكاتها وصياغـة اسـتراتيجيات متعـددة التحالفات. وتركـز المملكـة فـي سياسـتها الخارجيـة علـى بنـاء شـراكات اقتصاديـة قويـة لدعـم مسـيرة التنميـة فـي المملكـة، وتعزيـز الترابـط الاقتصادي والتنميـة حـول العالم.

وقـد جـاءت الاعتبـارات الاقتصاديـة علـى رأس دوافـع المملكـة العربيـة السـعودية للانضمـام إلـى بريكـس، حيـث تمثـل الكتلة سـوقًا ضخمًـا، تمثل الـدول المنضمـة حديثًـا إليـه 45% مـن سـكان العالـم و28% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي العالمـي. وتتعـدد العلاقـات التجاريـة بيـن المملكـة العربيـة السـعودية ودول التجمـع، كمـا يتبيـن فـي الاشـكال التاليـة.

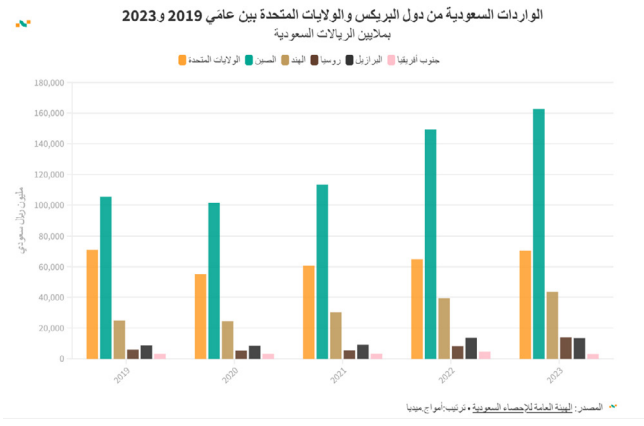

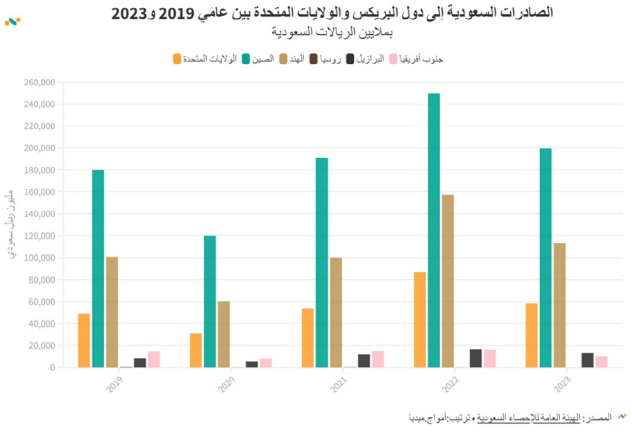

وتدعم عضوية بريكس مواقف المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمي، فمن جهة، يضم التكتل اثنين من كبار مستهلكي النفط السعودي، وهما الصين والهند، وتعزز عضوية المملكة بالتكتل من وضعها التنافسي في السوق الاسيوي. ومن جهة أخرى، فمن خلال الانضمام إلى بريكس، ستقترب المملكة العربية السعودية خطوة إضافية نحو روسيا، التي تنسق معها الجهود ضمن أوبك+. وبالتالي، سيعزز ذلك علاقاتها مع واحدة من أبرز الدول المنتجة للهيدروكربونات في العالم.

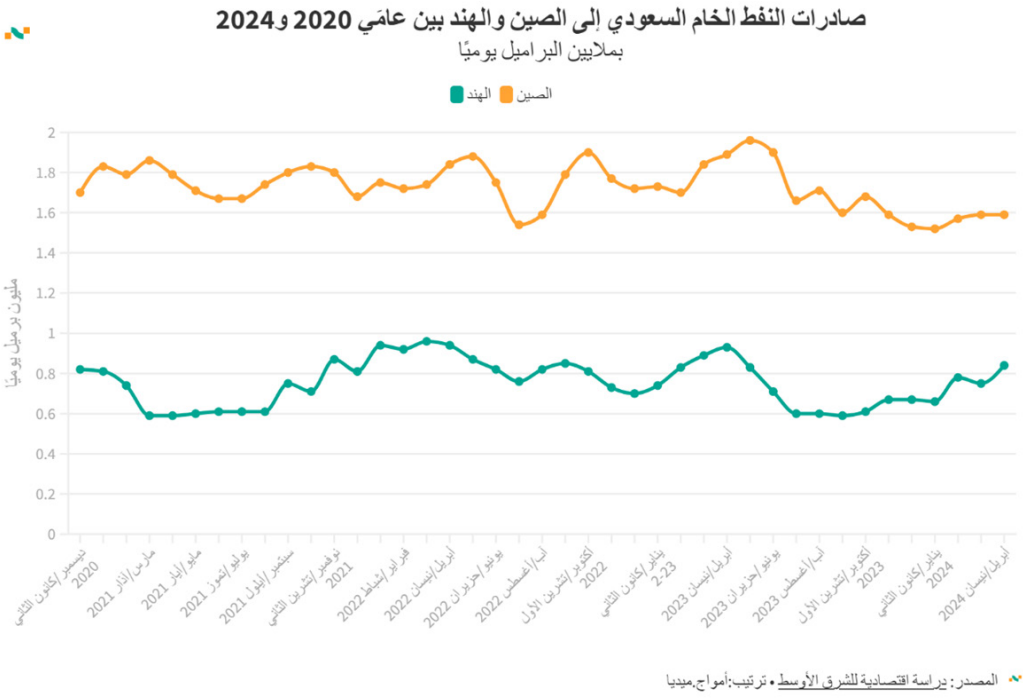

وعلى مستوى الاستثمارات الأجنبية، يلاحظ تدفق الاستثمارات من دول بريكس إلى الاقتصاد السعودي، وتعزز تلك الاستثمارات من توجه المملكة لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة، فإن الدخل من النفط فقط لا يعد كافيا. ويمنح انضمام المملكة إلى بريكس فرصة لتعزيز العلاقات

الثنائية وتوسيع الشراكات الاقتصادية مع بكين لتشمل مشاريع البنية التحتية للموانئ والمناطق الصناعية والخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد والطاقة المتجددة والتقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي وقطاع الدفاع.

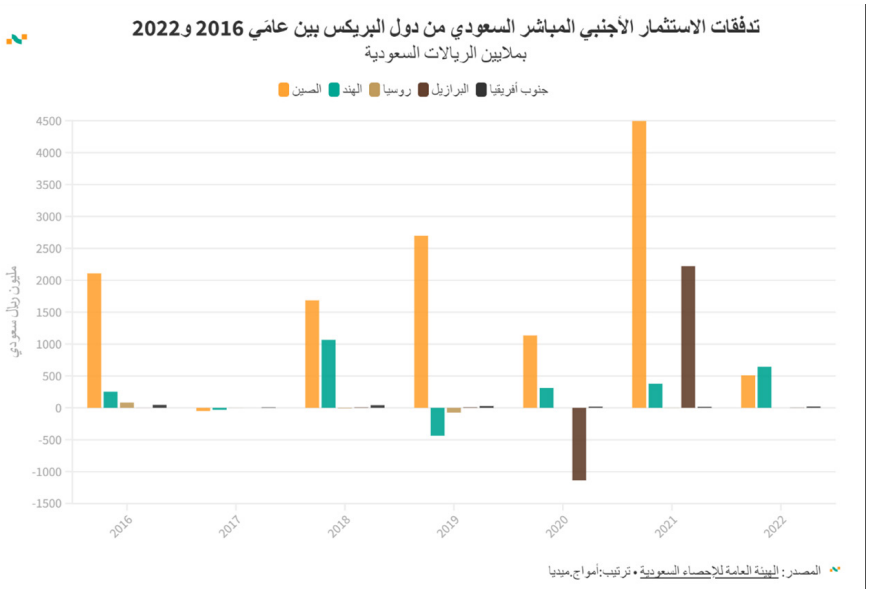

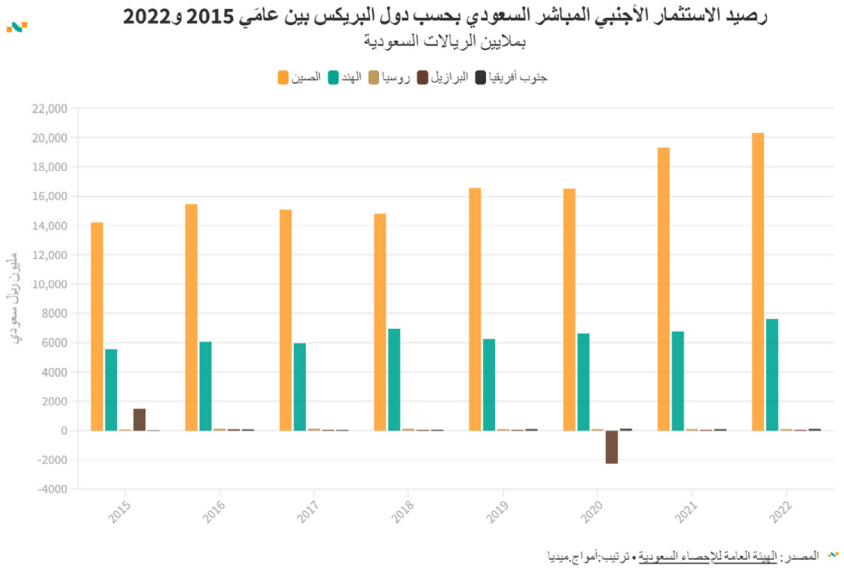

أما من جهة تجمع بريكس، فقد كانت المملكة العربية السعودية أحد ابرز الدول الذي سعى تجمع بريكس لضمها لعضويته نظرا لأهمية المملكة كدولة مصدرة للنفط رئيسية فضلا عن مكانتها الاقتصادية والسياسية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وثقلها الدولي، وموقعها التنافسي المهم والاستراتيجي، بما يعزز من تنافسية التكتل.

مؤشرات ودلالات الموقف السعودي تجاه بريكس

على الرغم من أن الموقف السعودي تجاه بريكس لم يكن الأول، إذ سبقتها الارجنتين في العدول عن طلبها، إلا أن عدم حسم السعودية لأمرها لفترة تجاوزت العام ثم الإعلان عن تجميد عضويتها، ساهم في اضعاف الموقف السياسي والاقتصادي للتكتل في ثاني محاولاته لتوسع التكتل وضم أعضاء جدد- بعد ضم جنوب افريقيا عام 2010- ورغبة نحو أربعين دولة للانضمام إلى المجموعة، فضلا عن اضعاف دور التكتل في تحقيق الانسجام والتوافق بين الأعضاء، وتطوير أفكار موحدة لمعالجة القضايا الاقتصادية والجيوسياسية الملحة.

ولا يخفي توجه تكتل بريكس لخلق تجمع من الاقتصادات الناشئة في الجنوب في مقابل قوى الشمال، وسعيه لتوسيع العضوية بضم عدد من الدول تتمتع بثقل اقتصادي ونفوذ سياسي قوي، في حين جاء قرار توسعة عضوية التكتل يضم دولا تتبنى نهجا توازنيا. ومن المرجح أن يكون الموقف السعودي جاء متأثرا بتوجه التكتل -وبعض اعضاءه المؤسسين والجدد- وسعيه لتقليص أهمية الدولار الأمريكي في ظل الاعتماد الأمني والعلاقات الاقتصادية بين المملكة والولايات المتحدة الامريكية.

ومن جهة أخرى، تتعدد العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية ودول الشرق؛ إذ أن الصين هي الشريك التجاري الأول للسعودية، وتعد الرياض المورد الرئيسي للنفط الخام لبكين، كما تولت الصين دورًا دبلوماسيًا أكبر كوسيط في اتفاق التقارب بين إيران والسعودية عام 2023، وتم تعزيز التعاون بين السعودية وروسيا في نطاق عضويتهما في منظمة أوبك بلس لاسيما بعد زيارة الرئيس الروسي للرياض في ديسمبر 2023 لمناقشة التعاون في أسعار النفط.

وفي ظل تزايد الاضطرابات في جميع أنحاء العالم وصعوبة صياغة استراتيجيات تحقق مكاسب الدول في بيئة عالمية متزايدة التعددية وغير قابلة للتنبؤ، ولم تكن السعودية وحدها هي التي تربطها مصالح مع كلا القوتين، وتسعى لبناء علاقات توازنيه بين مختلف القوى الدولية دون الانحياز الكامل إلى أي من الكتلتين، وهو الأمر الذي يتعارض مع توجه التكتل المعادي للغرب.

وعلى مستوى التكتل، يلاحظ أنه على الرغم من القوة الاقتصادية المترامية لأعضاء التكتل، إلا انه منذ تأسيسه وحتى الان أخفق التكتل في تحويل قوته الاقتصادية المتنامية إلى نفوذ سياسي ضخم. وعلى الرغم من توسع العضوية، لم تتمكن المجموعة حتى الآن من التوصل إلى اتفاقيات مُنظّمة للتجارة البينية على غرار اتفاقيات التجارة الحرة أو تقديم مسارات تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء. ومع اعلان التكتل عن نيته في تدشين عملة جديدة بديلة للدولار، شهدت القمة الأخيرة تصريح الرئيس الروسي أن ذلك لا يتم في الاجل القريب. ولعل من المجدي- قبل أن يدفع الموقف السعودي لفرط عقد التحالف ويسبب حرج لدول أخرى- أن يركز التكتل على ثقل تكوينه أولا، ثم إذابة الخلافات البينية بين اعضاءه، وإعادة صياغة مبادئه بشكل توافقي وتحديد أهدافه بعيدا عن الطموح الزائد.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg